الأمم المتحدة

A/BUR/61/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١١/٠٠

الرئيسة: السيدة آل خليفه (رئيسة الجمعية العامة) . . . . . (البحرين)

المحتويات

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الحادية والستين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-51703 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الحادية والستين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود (A/BUR/61/1 وAdd.1)

مذكرة من الأمين العام

١ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى مذكرة من الأمين العام بشأن تنظيم دورة الجمعية العامة العادية الحادية والستين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود (A/BUR/61/1 وAdd.1).

ثانيا - تنظيم الدورة

٢ - **الرئيسة:** وجهت انتباه المكتب إلى الفقرة ٦ من مذكرة الأمين العام وقالت إنها واثقة من أنها ستتلقى قريبا من كل من نواب رئيس الجمعية العامة رسالة بشأن تسمية مسؤول للاتصال طوال مدة انعقاد الدورة.

٣ - وأحاط المكتب علما بجميع المعلومات ذات الصلة الواردة في الفصل الثاني من المذكرة. وقرر أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى جميع المعلومات اللازمة وأن يوصي الجمعية العامة بأن تتخذ إجراءات بشأن المقترحات الواردة في ذلك الفصل.

٤ - كما قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ٤١ من المذكرة بشأن آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبشأن استخدام عبارة ''في حدود الموارد المتاحة'' وآراء اللجنة الاستشارية بشأن مسؤولية الأمانة العامة عن إبلاغ الجمعية العامة عن مدى توفر المواد اللازمة لتنفيذ نشاط جديد.

ثالثا - ملاحظات بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة

٥ - قرر المكتب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى المعلومات الواردة في الفصل الثالث من المذكرة.

رابعا - إقرار جدول الأعمال

٦ - **الرئيسة:** أبلغت المكتب بأنه وفقا للفقرة ٢ (أ) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، يُنظِّم مشروع جدول الأعمال تحت عناوين تقابل أولويات المنظمة على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وأولويات المنظمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على النحو المبين في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٥٩.

الفقرات ٤٩-٥١

٧ - أحاط المكتب علما بالمعلومات الواردة في الفقرات من ٤٩ إلى ٥١ من المذكرة.

إدراج البنود

٨ - **الرئيسة:** قالت إنه نظرا إلى أن جدول الأعمال منظم حاليا تحت تسعة عناوين، فقد يود المكتب أن ينظر في إدراج البنود تحت كل عنوان ككل. إلا أن المكتب قد يود أن يتخذ مقررات مستقلة بشأن بنود معينة، حيثما يرى ذلك ملائما، بما في ذلك في بعض الحالات وضع البنود تحت عناوين ملائمة.

٩ - وأضافت قائلة إن مشروع جدول الأعمال يتضمن ١٢ بندا جديدا، هي البنود ٤١ و٤٢ و١١٤ و١٤٩ ومن ١٥١ إلى ١٥٨، تحت عناوين مختلفة.

الفقرة ٥٢

البنود ١-٨

١٠ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى الفقرة ٥٢ من المذكرة وإلى الفقرة ٣ من الوثيقة A/BUR/61/1/Add.1، وقالت إن البنود من ١ إلى ٨ لا تندرج تحت أي عنوان. وقد تناولت الجمعية العامة بالفعل البنود من ١ إلى ٣، أما البنود من ٤ إلى ٨ فتتصل بالمسائل التنظيمية.

١١ - وذكرت أن المكتب قرر أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ١ إلى ٨ في جدول الأعمال.

العنوان ألف صون السلام والأمن الدوليين

البند ٣٨ - مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا إنديا

١٢ - **السيد تيجاني** (الكاميرون)، مؤيدا من **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): قال إنه بعد إجراء مشاورات مع ممثلي فرنسا ومدغشقر، ودون المساس بموقفي ذلك البلدين، يقترح وفده أن يوصي المكتب الجمعية العامة بإرجاء النظر في البند ٣٨ إلى الدورة الثانية والستين.

١٣ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإرجاء النظر في البند ٣٨ إلى الدورة الثانية والستين وأن يدرج البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

البند ٤١ - دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا

١٤ - **الرئيسة**: قالت إن إدراج البند ٤١ جاء بناء على اقتراح عدد من البلدان في الوثيقة A/61/193.

١٥ - **السيد لوكويا** (أوغندا): قال إنه بالرغم من أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) بشأن تمثيل الصين في الأمم المتحدة يوفر للمنظمة والوكالات التابعة لها الأساس القانوني والمبدأ السياسي لمعالجة أي مسألة تتصل بتيوان، فإنه تعيَّن على المكتب، للأسف، كل سنة منذ عام ١٩٩٣، أن يقضي بعض الوقت في مناقشة المسألة.

١٦ - وأردف قائلا إنه نظرا للجدول الزمني المثقل للجمعية العامة، فإنه يمكنها أن تستفيد من وقتها بصورة أكثر كفاءة بالتركيز على المسائل ذات الأهمية الحيوية للمجتمع العالمي، مثل السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

١٧ - ومضى قائلا إنه انطلاقا من روح إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة، حسبما ورد في نتائج القمة العالمية، واستنادا إلى الأحكام ذات الصلة للنظام الداخلي للجمعية العامة، يود وفده أن يقترح أن يطبق المكتب نفس النموذج الذي اتبعه في السنة الماضية في معالجة الاقتراح المتصل بمسألة تايوان.

١٨ - وخلص بالتالي إلى أنه ينبغي للمكتب أن ينظر في البندين ٤١ و١٥٥ من مشروع جدول الأعمال معا بغية توفير موارد الجمعية العامة وكفالة أفضل استغلال لوقتها، وأيضا لزيادة كفاءة المكتب.

١٩ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى الموقف الواضح لأغلبية الدول الأعضاء، ليست هناك حاجة إلى إجراء مناقشة مطولة. واقترح بدلا من ذلك أن يكون هناك متكلمان مؤيدان ومتكلمان معارضان، وألا تتجاوز مدة كل بيان ست دقائق. وبعد الإدلاء بالبيانات، تقرر الرئيسة ما إذا كانت ستدرج البندين التكميليين في جدول الأعمال.

٢٠ - **السيد ميروريس** (هايتي): قال إن مسألة دور المنظمة في صون السلام والأمن في شرق آسيا تتجاوز مسألة جمهورية الصين (تايوان) واقترح أن يُنظر في البندين كل على حدة.

٢١ - **السيد وانغ** غوانغيا (الصين): أعرب عن تأييد وفده لاقتراح أوغندا، الذي قال إنه لا يعكس فحسب مواقف معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمكتب، بل يتسق أيضا مع جهود الإصلاح وتحسين أساليب العمل في الأمم المتحدة.

٢٢ - وأردف قائلا إنه رهنا بما هو مقصود بالتحديد من الملاحظات التي أبداها ممثل هايتي، قد يود المكتب أن يصوت على الاقتراح الأوغندي أو أن يعتمده دون تصويت.

٢٣ - أعرب **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي)، **والسيد أديكانيي** (نيجيريا)، **والسيد لابي** (شيلي)، **والسيد أشاريا** (نيبال)، **والسيد العتيبي** (الكويت)، **والسيد جيني** (إندونيسيا)، **والسيد تيجاني** (الكاميرون)، **والسيد رينشين** (بوتان)، **والسيدة نيامو ديزا** (زمبابوي) عن تأييدهم للاقتراح الأوغندي.

٢٤ - **السيد سو** (غينيا): أيد الاقتراح الأوغندي وأثنى على جهود الصين لدعم وحماية مصالح شعب تايوان.

٢٥ - **السيد البياتي** (العراق): أعرب أيضا عن تأييده للاقتراح الأوغندي وللملاحظات التي أبدتها الصين عليه.

٢٦ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن بلدها يؤيد الاقتراح الأوغندي وأيد دائما مبدأ الصين الواحدة.

٢٧ - **الرئيسة:** قالت إنها ستعتبر أن المكتب يود أن يعتمد الاقتراح المقدم من ممثل أوغندا.

٢٨ - وقد تقرر ذلك.

٢٩ - **الرئيسة:** قالت إن ممثل غامبيا طلب أن يتكلم أمام المكتب بشأن المسألة وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٣٠ - وبناء على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد غراي — جونسون (غامبيا) مكانا إلى طاولة المكتب.

٣١ - **السيد غراي — جونسون** (غامبيا): قال إن الرئيسة قد خالفت المادة ٤٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بتجاهلها طلبا خطيا مقدما من وفده، رغم أن عددا قليلا فقط من المتكلمين كان سيتكلم. وأضاف أنه يحتفظ بحقه في العودة إلى المسألة بعد الحصول على رأي قانوني بشأن قرار الرئيسة. وذكر أن المسألة موضع المناقشة تؤثر في منطقة بأكملها، وليست في تايوان فحسب. وأعرب عن ثقته في أن وفودا أخرى تشاطره الرأي بشأن المسألة.

٣٢ - **السيد وانغ** غوانغيا (الصين): قال إن وفده يعارض بشدة إدراج البندين ٤١ و١٥٥ في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأضاف أن إثارة مسألة تايوان من جانب عدد قليل من البلدان يشكل تدخلا جسيما في الشؤون الداخلية للصين وانتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وذكر أن حكومته قد أعلنت موقفها بشأن المسألة في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٣٣ - ومضى قائلا إنه ليست هناك سوى صين واحدة، وتايوان تمثل جزءا لا يتجزأ من إقليم الصين. وقد اعترفت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بمبدأ ''الصين الواحدة''. وأكد أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد حسمت تماما باتخاذ القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) في عام ١٩٧١. وذكر أن ذلك القرار يعلن بصورة لا لبس فيها أن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. ونظرا لأن تايوان هي جزء من إقليم الصين، فإن تمثيل الصين في الأمم المتحدة من الطبيعي أن يشمل تايوان. وأضاف أن ما تسمى بمسألة ''تمثيل تايوان في الأمم المتحدة'' لا وجود لها بالتالي وأنه منذ عام ١٩٩٣، كان المكتب يرفض دائما التوصية بإدراج تلك المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٤ - واستطرد قائلا إن حكومته قد التزمت بصورة متسقة بمبدأ إعادة التوحيد بالوسائل السلمية و''بلد واحد ونظامان''. وهي مازالت تعمل على تعزيز تنمية العلاقات عبر المضيق، بما في ذلك عن طريق المبادلات والمشاورات المفيدة للطرفين على قدم المساواة. وذكر أن الجهود التي بُذلت مؤخرا في ذلك الصدد كانت موضع ترحيب من جانب المواطنين التايوانيين وحظيت بموافقة المجتمع الدولي على نطاق واسع. كما اتُّخذت خطوات إيجابية لكبح الحركة التي تنادي بـ ''استقلال تايوان'' وثمة زخم متزايد من

أجل إحلال السلام والاستقرار. بيد أن السلطات التايوانية قد بذلت كل ما في وسعها لتعطيل تلك العملية بتعجيل الأنشطة الانفصالية. وذكر أن تشين شوي – بيين قد أعلن بوقاحة قراره بإنهاء مهمة مجلس التوحيد الوطني لتايوان ووقف تطبيق ''المبادئ التوجيهية للتوحيد الوطني''، وأسرع بجهوده الرامية إلى تحقيق ''استقلال تايوان قانونا'' من خلال ''إعادة الهيكلة الدستورية''. وقال إنه ما لم تُكبَح تلك الأنشطة في الوقت المناسب، فإنها ستؤدي إلى حدوث توتر خطير في العلاقات عبر المضيق وتهديد السلام والاستقرار في المنطقة.

٣٥ - واسترسل قائلا إن احترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان هي مبادئ هامة منصوص عليها في الميثاق. ومسألة تايوان هي مسألة داخلية محضة تتعلق بالصين وينبغي أن تُسوَّى بصورة مشتركة عن طريق الشعب الصيني على جانبي مضيق تايوان. وشدد على أن ليس من حق أي قوة أجنبية أن تتدخل في الموضوع. وقال إن وفده يحث بقوة البلدان التي تؤيد إدراج البند على أن تكف عن إتيان ما من شأنه تشجيع الأنشطة الانفصالية والإساءة إلى الشعب الصيني. واختتم كلمته بقوله إن وفده يقدر الموقف العادل الذي تعتمده الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

٣٦ - **الرئيسة:** قالت إن ممثل نيكاراغوا طلب التكلم أمام المكتب بشأن المسألة وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٣٧ - وبناء على دعوة الرئيسة، اتخذ السيد سيفيينا سوموزا (نيكاراغوا) مكانا إلى طاولة المكتب.

٣٨ - **السيد سيفيينا سوموزا** (نيكاراغوا): قال إن تقييد المناقشة بشأن البند لا يتسق مع الميثاق ويشكل نوعا من الرقابة. وأضاف أنه سينتظر إصدار رأي قانوني بشأن المسألة قبل إبداء تعليقات أخرى.

٣٩ - **السيد لوكوييا** (أوغندا): قال إن موقف حكومته في إعلاء سياسة ''الصين الواحدة'' ومعارضة إدراج البندين يحظى بتأييد أغلبية الوفود. وأضاف قائلا إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يعترف اعترافا واضحا بأن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وذكر أن مسألة تايوان قد تم حسمها قانونا فيما يتعلق بالأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة قد أعلنت بوضوح أن تايوان تشكل جزءا لا يتجزأ من الصين. لذلك لا توجد أي أسس قانونية لمناقشة المسألة التي تعتبر شأنا داخليا للصين. وأضاف أنه بغية إصلاح الجمعية العامة وبالنظر إلى تاريخ الممارسات الإجرائية للمكتب، فإن من حق الرئيسة أن تمارس السلطة المخولة لها بتقييد المناقشة بشأن البند.

٤٠ - وقرر المكتب ألا يوصي الجمعية العامة بإدراج البندين ٤١ و١٥٥ في جدول الأعمال.

٤١ - وغادر السيد غراي – جونسون (غامبيا) والسيد سيفيينا سوموزا (نيكاراغوا) طاولة المكتب.

البند ٤٢ - الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

٤٢ - **الرئيسة:** قالت إن إدراج البند ٤٢ اقتُرح في الوثيقة A/61/195 من جانب أذربيجان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

٤٣ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي)، مؤيدا من **السيد أشاريا** (نيبال)، **والسيد وانغ** غوانغيا (الصين)، **والسيد البياتي** (العراق)، **والسيد أديكانيي** (نيجيريا): قال إن البند قد نوقش بالتفصيل في الدورة السابقة. واقترح بالتالي، بغية الوصول بعمل المكتب إلى الوضع الأمثل، أن يقتصر على

إتاحة الفرصة لوفدين للتكلم تأييدا لإدراج البند ومتكلمين معارضين، وألا تتجاوز مدة كل بيان ست دقائق.

٤٤ - **الرئيسة:** قالت إن ممثلي أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا طلبوا التكلم أمام اللجنة بشأن المسألة وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٤٥ - وبناء على دعوة الرئيسة، اتخذ كل من السيدة أغا جانيان (أرمينيا)، والسيد قريجانيفسكي (أوكرانيا)، والسيد تولبور (جمهورية مولدوفا) أماكن إلى طاولة المكتب.

٤٦ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي): ذكَّر بأن المكتب قد نظر في مسألة إدراج البند ٤٢ في الدورة الستين للجمعية العامة، وأن مجموعة دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا لم تحصل على الدعم اللازم في تلك المناسبة. وقال إن وفده مازال مقتنعا بأن الاقتراح يشكك في إمكانات آليات تفاوض لم تستنفد بالكامل بعد.

٤٧ - ومضى قائلا إن النجاح في تسوية المنازعات في المنطقة يتوقف على الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية مباشرة وإرادتها السياسية. وأردف قائلا إن جهودا مكثفة مازالت تُبذَل في إطار الآليات الدولية القائمة، وأنه نتيجة لتلك الجهود، تم الحفاظ على الاستقرار وأصبحت الحالة في المنطقة لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وذكر أن مواصلة نجاح عملية حل المنازعات سيتوقف على استمرار التعاون في إطار الآليات القائمة، بما في ذلك الجمعية العامة. لذلك فإن وفده سيصوت ضد إدراج البند ٤٢، لا سيما وأن جدول أعمال الجمعية في دورتها الحادية والستين ممتلئا جدا بالفعل.

٤٨ - **السيد قريجانيفسكي** (أوكرانيا): تكلم باسم مجموعة دول أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، فقال إن طلب إدراج البند ٤٢ يتسق تماما مع الفقرة ٢ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - ومضى قائلا إنه كما هو وارد في المذكرة الإيضاحية المرفقة بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للبلدان الأربعة (A/61/195)، فإن الطلب قُدِّم بسبب الحالة الخطيرة في المنطقة وبسبب عدم إحراز تقدم في تسوية الصراعات التي طال أمدها في المنطقة.

٥٠ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من جهود الوساطة الدولية، مابرحت الصراعات جارية لمدة تزيد على ١٥ سنة، وترتبت عليها آثار سلبية بعيدة المدى فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، فضلا عن الاستقرار والتنمية الإقليميين. كما نجم عنها أثر سلبي على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول وأثرت على حياة ملايين الناس. وليس هناك ما يشير إلى أن الحالة آخذة في التحسن.

٥١ - واستطرد قائلا إن دول مجموعة أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا واثقة من أن نظر الجمعية العامة في المسألة سيكون له أثر أيجابي على عملية السلام. وأكد أن تلك الدول لا تسعى إلى تغيير شكل مفاوضات السلام الجارية، بل إلى توسيع نطاق الاهتمام بالمسألة من جانب المجتمع الدولي.

٥٢ - **السيد تولبور** (جمهورية مولدوفا): قال إن دول مجموعة أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا مابرحت لسنوات عديدة تسعى إلى إدراج مجرد بند واحد في جدول أعمال الجمعية العامة. وأضاف قائلا إنه بند لا يستدعي إرسال قوات حفظ سلام أو إنفاق موارد المنظمة، بل إنه بند يعالج صراعات طال أمدها في عدد من البلدان.

٥٣ - ومضى قائلا إنه إذا كانت المنظمة مستعدة لحرمان إحدى الدول الأعضاء من حقها الأساسي في أن يُستَمَع إليها، فإنه يتساءل ما هو الغرض من وجود المنظمة على الإطلاق. وأضاف أنه من المفترض أن يكون الغرض من الأمم المتحدة هو الدخول في حوار ومناقشات، وحل

المنازعات، وتقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها. لذلك فإنه يناشد المكتب أن يناقش المسألة، التي لها أهمية حيوية لعدد كبير من البلدان، وأن يتقيد بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

٥٤ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي ألا ينتظر حتى تتفاقم الصراعات الممتدة أو ''المجمدة'' في منطقة البحر الأسود. فمن الأفضل أن يُتَّبع نهج استباقي لا تفاعلي، وذلك بغية الاقتصاد في الموارد، وأيضا إنقاذ الأرواح، وهذا هو الأهم. وذكر أن بعض الأعضاء في المنظمة يود أن يحول دون إجراء المناقشة والحوار، وستكون النتيجة هي تهديد السلام والاستقرار في المنطقة. وأضاف أن المكتب في وضع مثالي للحيلولة دون حدوث ذلك، وأن وفده يثق في حكمة أعضائه لاتخاذ الإجراء المناسب.

٥٥ - **السيدة أغاجانيان** (أرمينيا): قالت إن وفدها يعارض بشكل لا لبس فيه إدراج البند ٤٢ في جدول أعمال الجمعية العامة. فالبند يتوخى اتخاذ نهج شامل تجاه أربعة صراعات مختلفة أصولها متباينة وخلفياتها القانونية والتاريخية مختلفة وتمر عمليات التفاوض بشأنها بمراحل مختلفة.

٥٦ - واستطردت قائلة إن عملية التفاوض بشأن الصراع في جمهورية ناغورنو كاراباخ جارية بالفعل، وأن الأطراف تعمل سويا مع الوسطاء لإيجاد حلول دائمة، على النحو الوارد في البيان الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٧ - واسترسلت قائلة إن المبررات المساقة في المذكرة الإيضاحية الصادرة عن مجموعة دول أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا معيبة. فالصعوبات التي تكتنف عملية التفاوض لا يمكن بالقطع وصفها بأنها تؤدي إلى ''إطالة أمد'' الصراعات. وعلاوة على ذلك، فإنه عند التذكير بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الألفية، ونتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، عمد مقدمو الاقتراح إلى اتباع نهج أحادي الجانب وأخفقوا في التأكيد على جميع المبادئ الأساسية المتعلقة بالموضوع. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن المذكرة أية إشارة إلى حق الشعوب في تقرير المصير، وهو حق غير قابل للتصرف، ويشكل مبدأ حاسما في تسوية الصراعات.

٥٨ - واستطردت قائلة إن الاقتراح يعكس محاولة لإيجاد عمليات موازية للعمليات القائمة بالفعل تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويشكل بالتالي دليلا آخر على جهود أذربيجان المتواصلة للتاثير على مفاوضات السلام التي تضطلع بها مجموعة مينسك. وأضافت أن ذلك يعتبر أمرا غير مقبول بالمرة بالنسبة لوفدها.

٥٩ - ومضت قائلة إن أرمينيا تعترف بحق أي دولة عضو في أن تقترح إدراج أي بند في جدول أعمال الجمعية العامة. إلا أن إدراج بند جديد في جدول الأعمال، أثناء عملية التنشيط الجارية للجمعية العامة وبالرغم من أن المسائل ذات الصلة يمكن مناقشتها في إطار ثلاثة بنود أخرى على الأقل من بنود جدول الأعمال، يشكل خرقا واضحا للنظام الداخلي للجمعية وغير مقبول على الإطلاق.

٦٠ - وقرر المكتب ألا يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٤٢ في جدول الأعمال.

٦١ - وغادر كل من السيدة أغاجانيان (أرمينيا)، والسيدقريجانيفسكي (أوكرانيا)، والسيد تولبور (جمهورية مولدوفا) طاولة المكتب.

٦٢ - **السيدة بيرس** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة يساورها القلق إزاء عدم تحقيق تقدم في تسوية الصراعات في منطقة البحر الأسود. وهي تؤيد بقوة العمل الجاري حاليا في مجموعة مينسك والعمل الذي يضطلع به أصدقاء الأمين العام فيما يتعلق بجورجيا. وأضافت أن المملكة المتحدة كانت ستصوت مؤيدة للاقتراح على أساس

المبدأ القائل بأن المكتب ينبغي ألا يحاول منع إجراء مناقشة في الجمعية العامة بشأن مسألة طرحتها دول أعضاء أخرى. واستدركت قائلة إن ذلك لا يعني أن المملكة المتحدة ستصوت مؤيدة لأي قرار لاحق بشأن المسألة في الجمعية العامة. إذ يلزم أن يدرَس أي نص ينبثق عن الاقتراح على أساس مضمونه.

٦٣ - **السيد واسيلوسكي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لو كان التصويت قد أجري على إدراج البند ٤٢، فإنه كان سيكون على أساس إجرائي بحت، وإن الولايات المتحدة كانت ستصوت مؤيدة لإدراجه. إلا أن ذلك التصويت لن تترتب عليه أية آثار بالنسبة للموقف الموضوعي لوفده فيما يتعلق بأي قرار يُتَّخذ في نهاية المطاف أو أية مناقشة في الجمعية بكامل هيئتها.

٦٤ - ومضى قائلا إن ثمة عرف مستقر في المكتب يتمثل في احترام وإعلاء حقوق جميع أعضاء الجمعية العامة في طرح المسائل ذات الأهمية الأساسية لإجراء مداولات تتسم بالشفافية بشأنها في الجمعية بكامل هيئتها، ما لم تكن هناك حجج استثنائية تعارض ذلك. وفي الحالة الراهنة، كان المكتب سينظر في طلب قام بصياغته وتوقيعه وتقديمه على النحو الواجب وبصورة مشتركة الممثلون الدائمون الأربعة لجورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا.

٦٥ - واستطرد قائلا إن حكومته تدرك بطبيعة الحال الحجة التي مفادها أن المبادرة قد تؤثر سلبا على المفاوضات الجارية بشأن الصراعات في منطقة البحر الأسود. وقال إنها أعارت تلك المخاطرة ما تستحقه من اهتمام، ولكنها لا ترى أنها من الخطورة بحيث تبرر حرمان أربع دول من حقها في عرض المسألة على الجمعية العامة. واستدرك قائلا إن سياسة حكومته في جميع المناقشات الموضوعية بشأن المسألة ستظل تحكمها حصريا ما ترى أنه يمكن أن يساعد، لا أن يضر، بالحل السلمي للصراعات المعنية التي طال أمدها.

٦٦ - وقررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان ألف، مع مراعاة المقررات التي اتُّخذت بشأن البنود ٣٨ و٤١ و٤٢.

العنوان باء - تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا

٦٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان باء.

العنوان جيم - تنمية أفريقيا

٦٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان جيم

العنوان دال - تعزيز حقوق الإنسان

٦٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان دال.

العنوان هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٧٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان هاء.

العنوان واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

٧١ - **السيد ويناوسر** (لختنشتاين): قال إن وفده، هو ووفد المكسيك، قد اقترحا إدراج البند ١٥٢ من جدول الأعمال في إطار العنوان واو.

٧٢ - **الرئيسة:** قالت إن المكتب قد أحاط علما باقتراح ممثل لختنشتاين.

٧٣ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان واو

العنوان زاي - نزع السلاح

٧٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان زاي.

العنوان حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره

٧٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن تدرج في جدول أعمالها البنود الواردة في إطار العنوان حاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.